



مجلس الوزراء  
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

# قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع  
من واقع الصحافة المصرية.

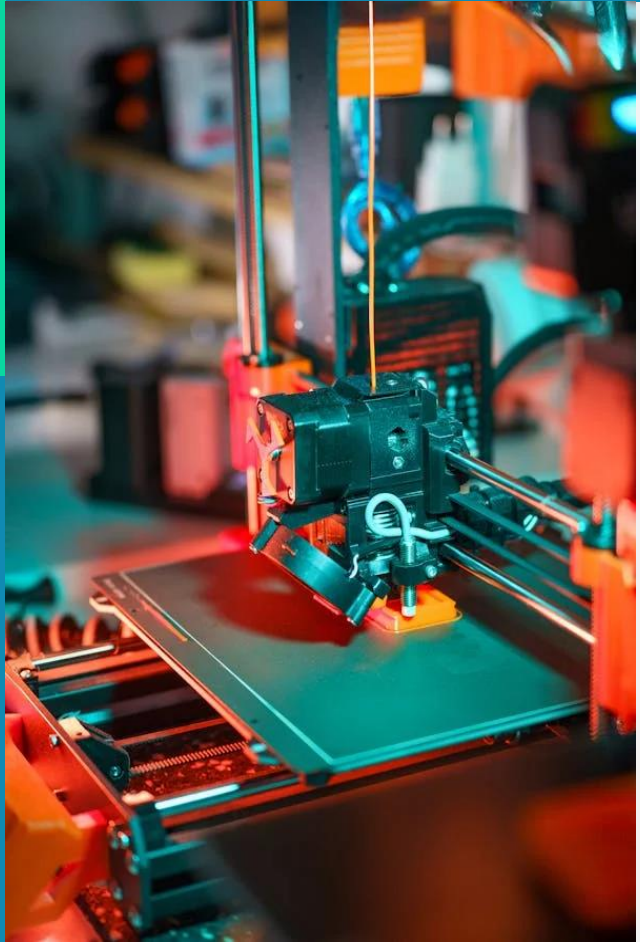
## التصنيع المحلي (٢)

العدد رقم (٣٠٢)

فبراير

٢٠٢٥

نشرة شهرية تصدر عن مركز  
المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع  
لمجلس الوزراء المصري.



# قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع  
من واقع الصحافة المصرية.

التصنيع  
المحلي (٢)

# IDSC | عن المركز

## مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكري رائد ومُصنّف دوليًا، تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة، بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثل مهمته الرئيسية في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له، وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعديًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعدّ تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثر تميّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بناءً، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا ويسعى المركز باستمرار لأن يكون إحدى أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة: المحلية والإقليمية والدولية، وقد اكب ذلك اعترافًا إقليميًا ودوليًا بدوره الجوهري كمؤسسة فكرية وهو ما ظهر جليًا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد طوّره خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مراكز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدار المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globee Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديراً لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيبي أوردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

# فريق العمل

## رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء  
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

## رئيس التحرير

د. أحمد حلمي  
رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

## الإشراف العام

أ. طارق حسن  
مدير الإدارة العامة للمكتبات

## مدير التحرير

أ. دانية أمين  
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات

## رئيس فريق العمل

أ. حسن محمد  
فريق العمل  
أ. رانيا ضياء  
أ. فاطمة أحمد

## المراجعة الفنية

د. باهي ياسين  
مستشار اتحاد الصناعات المصرية  
للبحوث والدراسات الاقتصادية

## المراجعة

## الإدارة العامة للجودة

أ. هبة أبو الوفا  
أ. حسام شومان  
أ. محمود حنفي



تمثل آراءً ومناقشات الخبراء والمفكرين والعلماء والكتاب -فضلاً عن القارئ العادي- التي تنشر في الصحف: (القومية - الحزبية - المستقلة)، وما تشتمل عليه من مقترحات وطول وتوصيات تتعلق بقضايا المجتمع ومشكلاته، ثروة فكرية ورافداً مهماً يعكس توجه المجتمع المصري، ومن ثم كان الاهتمام برصد هذه الآراء واستخلاصها وتخزينها واسترجاعها لخدمة المستفيدين منها أمراً على درجة عالية من الأهمية.

ومن هذا المنطلق أنشئت «قاعدة بيانات قضايا وآراء» في عام ٢٠٠٧، لتحقيق أهداف: الرصد - الاستخلاص - التسجيل والتخزين - البحث والاسترجاع ... وذلك بهدف دعم متخذ القرار، فضلاً عن الباحثين والمستفيدين.

وتتضمن «قاعدة بيانات قضايا وآراء» تسجيلات (مستخلصات المواد الصحفية) لمواد الرأي التي يتم رصدها واستخلاصها وتسجيلها، وقد وصل حجم القاعدة حتى الآن إلى أكثر من ٨٠ ألف تسجيلية، علماً بأن النصوص الكاملة للمواد الصحفية قد تم تخزينها مع ربطها بالتسجيلات الخاصة بها على القاعدة، ويمكن استرجاعها أيضاً وطباعتها.

وتعد «نشرة قضايا وآراء» التي نحن بصدها إحدى ثمرات هذه القاعدة: حيث يتناول كل عدد من هذه السلسلة آراء ومقترحات الكتاب والمفكرين والقراء في موضوع محدد.

والإصدار التي بين أيدينا تتضمن (٢٤) تسجيلية في موضوع «التصنيع المحلي (٢)»، وهي للمواد الصحفية التي نُشرت خلال الفترة من يناير ٢٠٢٣، إلى نوفمبر ٢٠٢٤، من صحف: (الأهرام - الأخبار - اليوم السابع - العالم اليوم - البوابة نيوز- الشروق الجديد).

جدير بالذكر أن إصدارات النشرة جميعاً متاحة ورقياً بالمكتبة، وإلكترونياً على نظام القاعدة، أو من خلال موقع المكتبة على شبكة الإنترنت.

هذا، ويسعد «مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» تلقي استفساراتكم ومقترحاتكم من أجل تطوير هذا العمل، شكلاً، وموضوعاً، في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة، وتعظيم الاستفادة منه على البريد الإلكتروني للمكتبة [library@idsc.gov.eg](mailto:library@idsc.gov.eg)

- جدير بالذكر أن المواد التي يتم رصدها، والتي تتضمنها النشرة لا يمكن أن يتم المساس بنصوصها فهي تُذكر بالنشرة طبقاً للعبارة التي ذكرها مؤلفوها، دون أدنى مسؤولية في ذلك على مكتبة المركز، فضلاً عن أن المقترحات الواردة بالنشرة لا تعني بالضرورة أن أيّاً منها لم يتم تنفيذه بعد من الجهات المعنية، كما أن تقييم هذه المقترحات ليس مسؤولية أو وظيفة القائمين على إعداد النشرة: حيث تعتمد منظومة قضايا وآراء على رصد المواد الصحفية بشكل حصري، كما أن الآراء والمقترحات الواردة بالنشرة لا تعبر - بالضرورة - ع وجهة نظر المركز.

- \*\* تجدر الإشارة إلى أن العدد (٢٣٢) من هذه النشرة (التصنيع المحلي) صدر في من أبريل ٢٠٢١، إلى أبريل ٢٠٢١ (إصدار مايو ٢٠١٩).

## أبرز المقترحات والآراء الواردة في النشرة

■ وضع برامج تدريبية متخصصة للموظفين الحكوميين المتعاملين مع قطاع الصناعة، للوصول إلى أعلى درجة من التعاون بين الدولة والقطاع الخاص لتحقيق المصالح المشتركة لتنمية قطاع التصنيع المحلي، مع الالتزام بالضوابط والمعايير المطلوبة في مناخ من الشفافية والحوكمة الإدارية بين الأطراف جميعاً.

(تسجيلية: ١)

■ زيادة تعميق التصنيع المحلي بما ينعكس إيجابياً على القطاع، وجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاعات الاستراتيجية، التي تدخل في قطاع الصناعات الهندسية لتوفير احتياجات الصناعة، وأن هذه الخطوات تتطلب العمل على أكثر من محور؛ منها توفير حزم تشجيعية لجذب الاستثمارات في المكونات التي تحتاج إلى تكنولوجيا دقيقة، وتتطلب تكلفة عالية عند الاستيراد بجانب توفير معامل الاعتماد.

(تسجيلية: ٤)

■ تقديم الحكومة حوافز تشجيعية للمستثمرين لإنشاء العديد من مصانع وشركات تصنيع المواد الخام، مع التوسع في التصنيع المحلي للأدوية والمستلزمات الطبية.

(تسجيلية: ٩)

■ تعميق التصنيع المحلي، ووضع حوافز حقيقية لتشجيع إنتاج المستلزمات.

(تسجيلية: ٢٤)

١) بالتعاون بين الجهات المعنية جميعًا.. "مستثمرو المشروعات" يطالب بإطلاق دليل لآليات التصنيع والصناعة في مصر/ مدحت عادل

### مستخلص

إن هناك ضعفًا ملحوظًا في آليات إتاحة المعلومات اللازمة لبدء الأنشطة الصناعية وإجراءاتها المطلوبة من الجهات المختلفة، الأمر الذي يتطلب جهدًا ووقتًا كبيرًا من المستثمرين، ويجعلهم عرضة للسماسة والمنفعين، كما أن الترويج للمناخ الاستثماري الصناعي يتطلب إتاحة المعلومات عن القوانين والإجراءات والحوافز والإعفاءات في مكان واحد.

### ويُقترح:

- إعادة دراسة آليات استيراد الماكينات وخطوط الإنتاج الخاصة بالمصانع، حيث إن الجدوى الاقتصادية لإدخال الماكينات لمصر تفوق أية جدوى لأية سلعة أخرى نظرًا لما تقدمه من فرص عمل وزيادة في الإنتاج.
- وضع برامج تدريبية متخصصة للموظفين الحكوميين المتعاملين مع قطاع الصناعة، للوصول إلى أعلى درجة من التعاون بين الدولة والقطاع الخاص لتحقيق المصالح المشتركة لتنمية قطاع التصنيع المحلي، مع الالتزام بالضوابط والمعايير المطلوبة في مناخ من الشفافية والحوكمة الإدارية بين الأطراف جميعًا.



## ٢) رسائل الحكومة الاستثمارية/ مصطفى بدرة

## مستخلص

تتبع سياسة واستراتيجية الدولة في زيادة الصادرات المصرية، وزيادة فتح العديد من الأسواق العالمية، واستغلال تحسن العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الدول جميعاً، على السياسة الاستثمارية التي تستهدف وضع آليات جديدة وحديثة للتعامل مع ملف الصناعة.

## ويُقترح:

- الوقوف على أرض الواقع لمعرفة الصعوبات والمشكلات التي تواجه القطاع بالكامل، وكيفية عمل ما يسمى بالتكامل الرأسي والأفقي للأنشطة الصناعية.



٣) م. أحمد قدرى: توطيد الصناعة واستمرار الإنتاج "كلمة السر" لاستقرار سعر الصرف في السوق المصرية/ شيرين محمد

### مستخلص

إن ملف الصناعة يحتاج إلى جهد كبير من الدولة، والعمل عليه بشكل قوي جدًا خلال الفترة المقبلة، وتقديم عدد من الحوافز التشجيعية للشركات والمستثمرين المحليين والأجانب لعدد من الصناعات التي توفر عملة أجنبية، وتوفير حوافز للمصنعين الأجانب في صناعة نريد استقطابها في مجالات تحتاج إليها السوق بشدة، مثل: صناعة البرمجيات والتكنولوجيا المالية، وغيرها من الصناعات التي نستطيع أن نحقق فيها نجاحًا كبيرًا؛ لأن العائد على الاستثمار لمثل هذه المشروعات سيكون أكثر ربحية للدولة عن المستثمر نفسه.

### ويُقترح:

- العمل على دراسة ورصد عدد من المشروعات الصناعية المغذية والتكاملية لعدد من الصناعات المحلية، التي تحتاج إليها الدولة لتقليل فاتورة استيراد بعض مكملات وخامات الإنتاج؛ لأن الدولة هي الأكثر إدراكًا لنوعية خامات الإنتاج التي يتم استيرادها من الخارج، وما مدى قدرتنا بالاستغناء عنها من خلال التصنيع المحلي، ودعوة عدد من رجال الأعمال في القطاعات كافة إلى المشاركة في إنشاء مثل هذه المصانع وتشغيلها وتوفير خامات الإنتاج محليًا، مما يدعم خطة الدولة في توطيد الصناعة المحلية وزيادة قدرتها التصديرية.

## ٤) الصادرات الهندسية تحقق أعلى رقم في تاريخها بـ١,٢ مليار دولار بالربع الأول من ٢٠٢٤ / نجلاء الرفاعي (دكتور)

### مستخلص

إن المجلس التصديري للصناعات الهندسية يتبع استراتيجية لزيادة الصادرات في ٢٠٢٤، بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥% اعتماداً على الإمكانيات الهائلة للصناعات الهندسية المصرية، وكذلك وفق رؤية تعتمد على عدة محاور؛ منها: الاشتراك في المعارض الدولية مع مراعاة الضوابط الجديدة للمعارض، وكذلك تنظيم البعثات التجارية والأسابيع التجارية الخارجية، وبهذه الوتيرة الحالية في زيادة الصادرات، فإنه يمكن الوصول إلى أكثر من هذه المستهدفات بنهاية ٢٠٢٤.

### ويُقترح:

- تخفيض التكاليف، وزيادة تعميق التصنيع المحلي بما ينعكس إيجابياً على القطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاعات الاستراتيجية، التي تدخل في قطاع الصناعات الهندسية لتوفير احتياجات الصناعة، وأن هذه الخطوات تتطلب العمل على أكثر من محور؛ منها توفير حزم تشجيعية لجذب الاستثمارات في المكونات التي تحتاج إلى تكنولوجيا دقيقة، وتتطلب تكلفة عالية عند الاستيراد بجانب توفير معامل الاعتماد.
- العمل على خطة لخفض تكلفة الإنتاج، وهو الأمر الذي يؤثر بشكل جيد وإيجابي في القطاع، حيث يمنح فرصة أكبر للوجود بالمنتجات والصناعات المصرية في أسواق جديدة، في ظل جودة مميزة للصادرات المصرية، ويزيد تنافسية تلك الصناعات.

#### مستخلص

يتناول الكاتب مشكلة القطن، حيث إنها من المشكلات التي تستحق الاهتمام بها ووضعها ضمن الأولويات في المرحلة المقبلة، لأن القطن المصري يمكن أن يكون «سرًا» من «أسرار» إنقاذ الاقتصاد الوطني إذا تم التعامل مع تلك القضية بالجدية والشمولية اللازمة.

#### ويُقترح:

- ربط زراعة القطن في مصر بمنظور أشمل، وهو القدرة على تعظيم الاستفادة القصوى من الحاصلات الزراعية في مجال التصنيع، والحصول على أعلى عائد في هذا المجال.
- تعظيم الاستفادة من الحاصلات الزراعية، وعلى رأسها القطن في إطار رؤية حكومية شاملة للتوسع في صناعة الغزل والنسيج لتعظيم القيمة المضافة من زراعة القطن.
- إعادة النظر في استراتيجية زراعة القطن وربطها بالتصنيع، والتوسع في صناعة الغزل والنسيج، وتحويل مصر إلى مركز إنتاج عالمي لصناعة الغزل والنسيج، كما حدث في فيتنام وبنجلاديش والهند، ودول أخرى نجحت في هذا المجال.
- أن تكون هناك رؤية حكومية شاملة، وتنسيق بين وزارتي الزراعة والصناعة ليعود القطن المصري ملكًا متوجًا على عرش صناعة الغزل والنسيج في العالم كله، في إطار تعميق دور الصناعة والزراعة في الاقتصاد الوطني.

**٦) لماذا لا تقوم البنوك بتأسيس مصنع لتصنيع أساتك البنكنوت؟/ صبري غنيم****مستخلص**

إن الرئيس "السيسي" طالب كثيرًا القائمين على التصنيع في مصر بتبني إقامة المشروعات الصغيرة، هذا بالإضافة إلى أنه لأول مرة في تاريخه يقوم البنك المركزي بتحديد الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة للتيسير على أصحاب هذه المشروعات، وتشجيعهم على تبني المشروعات التي تدخل فيها المكونات الصناعية، والتي ما زالت تستورد من الخارج.

**ويُقترح:**

- قيام البنوك بتأسيس مصنع لإنتاج أساتك البنكنوت، ليكون بداية تبنيتها مشاريع صغيرة، حتى يصبح للبنوك دورٌ في تنفيذ المشروعات الصغيرة، وبذلك يتم توفير الدولارات المرسلة إلى الصين لاستيراد الأدوات المساعدة في عمل البنوك على اعتبار أن الأساتك من أدوات عمل البنوك.

#### مستخلص

إن الضغوط التضخمية الناشئة عن رفع أسعار المحروقات سوف تكون كبيرة، خاصة وهي تأتي في وقت لم يتحقق للبنك المركزي بشكل حاسم تأثير قرارات رفع الفائدة وخفض الجنيه، في معدلات التضخم السنوية، بل إن المركزي ألغى اجتماعه، المقرر قبل نهاية مارس ٢٠٢٤، اطمئناناً إلى أثر قراراته الأخيرة، في معزل عن تداعيات قرارات رفع أسعار المحروقات، وفي معزل عن قرار الفيدرالي الأمريكي بتثبيت أسعار الفائدة (ومد أمد سياسة التيسير النقدي لهذا العام)، وقرار المركزي التركي برفع أسعار الفائدة بـ ٥٠ نقطة أساس.

#### ويُقترح:

- على الدولة الانتقال من تصدير النفط الخام ومشتقاته إلى تصنيعه محلياً، وهذا يتطلب الدخول في شراكات واسعة مع القطاع الخاص الأكثر كفاءة، إلى حين التخرج بشكل أوسع في مرحلة لاحقة، فالتصنيع المحلي يقلل مخاطر التعرّض لتقلبات سعر الصرف وأسعار المنتج في الأسواق العالمية.

## ٨) رئيس "صحة النواب" يتوقع انفراج أزمة نقص الأدوية الفترة المقبلة مع بدء حل أزمة الدولار/ محمد فتحي

### مستخلص

إن عددًا كبيرًا من مصانع الأدوية شهد خلال الفترة الأخيرة أزمة استيراد للمواد الخام، مما تسبب في عجز بنسبة المواد الخام المستعملة في التصنيع؛ حيث إن ذلك قد تسبب في خفض نسبة الإنتاج إلى أقل من النصف، بالإضافة إلى أن هناك عددًا كبيرًا من خطوط الإنتاج توقفت، مما كان له أثر في حدوث عجز في بعض الأدوية.

### ويُقترح:

- أن يكون هناك احتياطي من أدوية الأمراض المزمنة وأدوية الأورام، كاحتياطي السلع الاستراتيجية، بحيث تكون متوفرة بشكل دائم، مع ضرورة تفعيل مدينة الدواء وزيادة التصنيع المحلي.



ص: ٣

٧ فبراير ٢٠٢٤

الشروق الجديد

### ٩) تحركات برلمانية لمواجهة أزمة نقص الأدوية وارتفاع أسعارها/ محمد فتحي

#### مستخلص

إن عددًا كبيرًا من شركات تصنيع الأدوية داخل مصر تخرجت من السوق، وذلك لعدم تمكنها من تدبير احتياجاتها من العملة الصعبة، حيث إن أسعار الدواء داخل مصر تخضع للتسعيرة الجبرية، وبالتالي عندما تقوم الشركات باستيراد المواد الخام، فإنها تتعرض لخسائر نتيجة لعدم الاستقرار في سعر صرف الدولار.

#### ويُقترح:

- تقديم الحكومة حوافز تشجيعية للمستثمرين لإنشاء العديد من مصانع وشركات تصنيع المواد الخام، مع التوسع في التصنيع المحلي للأدوية والمستلزمات الطبية.
- إنشاء شركة وطنية تكون المسؤولة عن استيراد المواد الخام للأدوية من خارج مصر، حتى يمكنها وضع السعر المناسب، ونستطيع التحكم في أسعار الدواء، وكذلك الحال للأدوية المستوردة من الخارج.



## ١٠) الاقتصاد والجمهورية الجديدة/ وليد عبد العزيز

## مستخلص

يتناول الكاتب أهمية الاعتماد على التصنيع المحلي، خاصة بعد ما أثبتت الأزمة العالمية أن من يتمتع بالاستقرار الاقتصادي هو من يمتلك مقومات الحياة الأساسية، مثل: الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات المتنوعة، إضافة إلى مصادر الطاقة المتطورة. كما أظهرت الأزمة أيضاً أن من يعتمد على الآخرين يخسر كل شيء، بينما من يعتمد على نفسه يحقق النجاح. هذه هي سنة الحياة. إذا كنت تسعى لحياة مستقرة ومتوازنة، يجب أن تفهم جيداً محاور ومعطيات النظام العالمي الجديد لتتمكن من الاستمرار والصمود والتقدم.

## ويُقترح:

- الاعتماد على التصنيع المحلي وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية لنستطيع استكمال المشوار، من خلال إشراك القطاع الخاص كشريك أساسي في استكمال عملية التنمية والبناء.
- ضرورة تغيير خطط التعامل مع المستثمرين وإسناد ملفات الاستثمار والاقتصاد الكلي إلى وزراء لديهم خبرات علمية وعملية؛ لنستطيع التعامل مع الموقف بالعلم بعيداً عن التجارب التي تحتمل إمكانية النجاح والفشل.
- استغلال الخامات المصرية كافة، وتصنيعها بالداخل لزيادة حجم المكون المحلي في المنتج النهائي، وذلك حتى نعيد الاستقرار إلى سوق الصرف؛ فالعمل والإنتاجية الطريق الوحيد لعبور الأزمة الاقتصادية.

### II) صناع يرحبون بتكليفات الحكومة بالاعتماد على المكون المحلي في مختلف المشروعات /محمود مقلد

#### مستخلص

رحب رجال الأعمال والمستثمرين بتكليف الحكومة بالاعتماد على المكون المحلي في المشروعات جميعاً التي تنفذها الدولة لدعم المصانع والصناعة الوطنية، إضافة إلى العمل على تقليل الواردات بأقصى صورة ممكنة لتخفيف الضغط والعبء على ميزان المدفوعات.

#### ويُقترح:

- الاعتماد على المكون المحلي بمختلف المشروعات، وتأكيد أهمية تطبيق ذلك بشكل مستمر، دعماً لقطاع الصناعة الوطنية، بما يحقق أهداف هذا القطاع المهم في جذب المزيد من الاستثمارات، وإقامة المزيد من التوسعات لمشروعاته وشركاته.
- العمل على تغيير سياسة الاستيراد من خلال الاستغناء عن المكونات التي لها بدائل محلية، وتعميق التصنيع المحلي، وزيادة نسبته في المنتج النهائي.
- تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي في المشتريات الحكومية أمر لا غنى عنه، نظراً للضغوط الكبيرة التي تواجهها الدولة؛ بسبب زيادة الطلب على الدولار.
- استمرار الحكومة في تقديم أوجه الدعم كلها، والوقوف بجانب الشركات المحلية، وتوفير الخامات كلها، والاعتمادات المستندية الكافية لها، لزيادة المنتجات المحلية والاعتماد على التصنيع المحلي.
- تسهيل الإجراءات جميعاً الخاصة بالمصانع؛ نظراً للتحديات الكبيرة التي تواجه القطاع خلال الفترة الحالية.

## ١٢ عمر بلبع رئيس لجنة السيارات باتحاد الغرف التجارية: نمتلك مؤهلات الانطلاق في توطين صناعة السيارات/رانيا غنيم

### مستخلص

على الرغم مما يعانيه قطاع السيارات، فإننا لدينا الأمل برفع نسبة التجميع المحلي، خاصة أن السوق تشهد حاليًا تذبذبًا واضحًا نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار السيارات يومًا بعد يوم، نتيجة لارتفاع الدولار وتداعياته.

### ويُقترح:

- زيادة حجم الصادرات والاهتمام بالصناعات المغذية وتوطين صناعة السيارات، التي تتمثل في زيادة الإنتاج وجذب شركات جديدة للسيارات في مصر، مع زيادة نسبة المكون المحلي من أجل دفع توطين صناعة السيارات.
- اهتمام القيادة السياسية بدعم وتشجيع المنتج المحلي مع زيادة الصادرات وتوطين صناعة السيارات والاهتمام بالطاقة النظيفة والصناعات المغذية للسيارات التي تعد الحصان الأسود لهذا القطاع المهم.



### ١٣ متولي: صناعة التعهيد تجذب الشركات الكبرى في هذا المجال لإنشاء مراكز لها في مصر/العالم اليوم

#### مستخلص

تمتلك مصر شبكة اتصالات جيدة جدًا تسمح بتطور النشاطات التكنولوجية بشكل جيد للغاية مع قابلية التحسن، بما يسمح بإنشاء مراكز بيانات كبيرة وتقديم خدمات رقمية كبيرة، وهذا تقييم يقوم على مؤشرات عالمية جيدة حيث قفز ترتيب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المصرية خلال العام الجاري من الرقم ٩٠ عالميًا في البنية التحتية للاتصالات إلى المرتبة ٤٥ في العالم.

#### ويُقترح:

- قيام قطاعات التعليم الحكومي والخاص على مستوى الجامعات والمدارس والمعاهد بالعمل على تخريج أعداد ضخمة من المطورين والمبرمجين لمنتجات الذكاء الاصطناعي، وتطويرها في المجالات كافة، وكذلك الاستفادة من الخامات المتميزة، مثل: السيليكون والكوارتز، وغيرها لتصنيع الرقائق الإلكترونية مع جذب شركات كبرى للتصنيع المحلي.



## ١٤ أسعار الورق.. رايحة على فين.. !! /هويدا القاضي

## مستخلص

ما زالت أزمة ارتفاع أسعار الورق بأنواعه كلها قائمة منذ بداية تعويم الجنيه، وحتى اليوم، ويعاني الإنتاج المحلي عدم القدرة على تغطية حاجة السوق المحلية، سواء في قطاع النشر والطبع بالصحف والجرائد الورقية، أو قطاع الكتب المدرسية والخارجية ومستلزمات التعليم من كشاكيل وكراسات، وهو ما خلف أضراراً لحقت بتلك القطاعات، فأثرت في نسبة الطبع في الجرائد، وضاعفت أسعار الكتب الخارجية خاصة مع بداية موسم مدارس هذا العام.

## ويُقترح:

- تطوير مصانع إنتاج الورق في إدفو وقنا بالصعيد، وبدء استخدام التكنولوجيا الجديدة في الإنتاج والتصنيع، والتي توفر في كميات المياه، وتعتمد على "اللب الميكانيكي" وليس مُصاصة القصب خاصة مع تقلص الرقعة الزراعية لقصب السكر، وعليه قد يزيد إنتاج هذين المصنعين إلى نسبة ٥٠% بدلاً من ٢٠%.

### مستخلص

يتناول الكاتب توجيه الرئيس عبدالفتاح السيسي الحكومة إلى منح المشروعات الصناعية المستهدفة حزمة من «الحوافز» الجديدة، مثل: الإعفاء من أنواع الضرائب كلها، عدا ضريبة القيمة المضافة، حتى ٥ سنوات، وإمكان مد الإعفاء إلى خمس سنوات إضافية، بشرط تحقيق تلك المشروعات الصناعية المستهدفات المحددة لها، وكذلك إمكان استعادة ٥٠% من قيمة الأرض إذا نجح المستثمر في تنفيذ المشروع في نصف المدة المحددة له، علاوة على التوسع في منح «الرخص الذهبية» للمشروعات المختلفة.

### ويُقترح:

- أن يكون التصنيع المحلي شبه كامل، وليس مجرد «تجميع» فقط، بمعنى إذا كنا نتحدث عن صناعة السيارات، فلا بد أن تكون النسبة الأكبر من مكونات السيارات مصرية خالصة، والنسبة الأقل للمكون الأجنبي، بعكس ما يحدث الآن في معظم الصناعات القائمة على «التجميع فقط».
- أن تقوم الحكومة بإعطاء الأولوية للصناعة في الفترة المقبلة، وأن تقوم بتنفيذ توجيهات الرئيس على أفضل وجه ممكن، والتفرقة بين «التصنيع»، و«التجميع»، وأن تكون الأولوية المطلقة «للتصنيع»، ثم يأتي «التجميع» بعد ذلك.
- توطين الصناعات خطوة ضرورية لتقليل فاتورة الاستيراد «المرعبة» من خلال ترشيدها في الفترة المقبلة.

**(١٦) مخاطر الركود تدهم سوق السيارات.. تراجع المبيعات بنسبة ٧٣%.. خبراء: هروب الأموال الساخنة وقيود الاستيراد أهم الأسباب.. لا حلول قريبة للأزمة.. والتصنيع طوق النجاة/ عبيد العبد**

## مستخلص

أكد منتصر زيتون عضو شعبة السيارات بالغرفة التجارية لـ "البوابة نيوز" تراجع الركود في سوق السيارات منذ شهر، مشيراً إلى ارتفاع نسبة شراء السيارات أواخر يوليو، وأن السوق شهدت انتعاشة محدودة نتيجة زيادة الطلب، ذلك أن "بعضاً ممن كانوا ينتظرون تراجع الأسعار استسلموا للأمر الواقع في ظل استمرار الزيادة إلى أن قرروا الشراء (بالأسعار المرتفعة الحالية).

## ويُقترح:

- توفير رصيد دولاري فائض عن السلع الأساسية، ليغطي العملية الاستيرادية الخاصة بالسيارات.



### (١٧) استراتيجية وطنية لزيادة الاستثمار في صناعة السيارات/ علاء خليل

#### مستخلص

أكد عادل بدير، رئيس شعبة صناعة وسائل النقل التابعة لغرفة الصناعات الهندسية، باتحاد الصناعات المصرية، أن مشروع استراتيجية صناعة السيارات، يهدف إلى رفع المكون المحلي في السيارات المصنعة محلياً من ٤٥ إلى ٦٠% خلال ٨ سنوات. أكد أن عدم وجود رؤية واضحة للاستثمار في هذا المجال، تجعل العديد منهم يفضل الاستثمار في الخارج، موضحين أن إقرار الاستراتيجية يوفر مناخاً مناسباً للمستثمرين بمجال السيارات، مما سيحدث نهضة في تلك الصناعة محلياً.

#### ويُقترح:

- الاستفادة من الصناعات المتنوعة التي تقدمها الشركات العالمية الصينية في مجال وسائل النقل ما بين نقل للركاب أو بضائع ونقل خفيف وثقيل.





## ١٨ فرص صناعية بـ ٣٠ مليار دولار/ وليد عبد العزيز

## مستخلص

هناك فرص حقيقية للتصنيع، وذلك بعد دراسات ومناقشات وجهد كبير من الحكومة، توصلت وزارة التجارة والصناعة من خلال هيئة التنمية الصناعية إلى وجود إمكانية لإقامة مشروعات صناعية جديدة في مختلف القطاعات من الممكن أن توفر ٣٠ مليار دولار في حالة بدء عملية التصنيع داخل السوق المحلية، والاستغناء عن الاستيراد، فالفرص مدروسة وأجريت دراسات الجدوى للمشروعات، ويتم قريباً طرح نحو ٢ مليون متر من الأراضي الصناعية في ١٤ محافظة جاهزة المرافق.

## ويُقترح:

- تحرك القطاع الخاص المصري للاستفادة من الفرص الاستثمارية خاصة أن اتجاه الدولة خلال هذه المرحلة، هو سد الفجوة الكبيرة بين الاستيراد والتصنيع المحلي لتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.



### ١٩) تسليم أحد قطارات مترو الأنفاق من إنتاج مصنع سيماف التابع للعربية للتصنيع/ نجوى طه

#### مستخلص

أكد اللواء أركان حرب مهندس "مختار عبد اللطيف" رئيس الهيئة العربية للتصنيع، اهتمام الهيئة بتنفيذ توجيهات الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لتعزيز التعاون البناء بين مؤسسات الدولة، واستغلال الطاقات الإنتاجية كافة لزيادة نسب التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيا بالاستفادة من الخبرات العالمية.

#### ويُقتَرَح:

- توطين صناعة النقل في مصر لتدعيم منظومة السكك الحديدية ومترو الأنفاق ووسائل النقل الذكية، لما له من انعكاس إيجابي على الاقتصاد المصري وتقليل الواردات.

## ٢٠ خارطة طريق للتوسع في استصدار تراخيص مصانع الأدوية.. السوق في مصر بها ١٧٤ مصنعاً و٤٧ تحت الإنشاء/ وسام حمدي

### مستخلص

تولي الحكومة المصرية اهتمامًا غير مسبوق لملف الدواء، حيث عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء عدة اجتماعات؛ لمناقشة سبل تيسير وتبسيط إجراءات تراخيص مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية - مع عدد من المسؤولين ذوي الصلة بالملف الدوائي، مثل: الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، ومسؤولي الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وهيئة الدواء المصرية وغرفة صناعة الدواء والاستثمار.

### ويُقترح:

- مساعدة مُصنعي الأدوية على عمل المعارض، سواء داخل مصر أو خارجها، ودعوة الشركات الدولية إلى التعرف على جودة المنتجات المصرية والخامات المصرية ذات الجودة الأعلى، وبذلك يمكن أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون وعمل الدراسات المطلوبة.
- إعادة التسعير بشكل جذري حيث ما يتم هو رفع الأسعار للجميع، سواء الأدوية الغالية أو الرخيصة، مما يسبب فجوات في الأسعار بشكل كبير، فلدينا دواء بثمن ٢٥ جنيهاً، ونظيره بالمادة الخام نفسها بسعر ٣٠ و٤٠ جنيهاً، وهنا تظهر المشكلة بشكل كبير.
- وضع استراتيجية واضحة لصناعة الدواء قبل التوسع في بناء المصانع، مع إعادة هيكلة الأسعار لتوفير مناخ مناسب للمنافسة، وأوصوا بضرورة التوسع في مصانع أدوية الأورام والبيولوجية والأمراض المزمنة.

٢١ "تحت القبة".. مطالب نيابية للحكومة لتحفيز الشباب نحو الاتجاه للتصنيع/  
نورا فخرى

### مستخلص

أكد مجلس الشيوخ أهمية مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخص لها، وأهمية تقديم التيسيرات والتسهيلات.

### ويُقترح:

- تقديم حصر كامل للمنشآت التي لم تتمكن من الحصول على تراخيص دائمة، وأسباب التعثر في ظل القانون القائم، وتحفيز الشباب نحو الاتجاه للتصنيع.



## ٢٢) توطين الصناعة/ بريد القراء

## مستخلص

يقدم القارئ مقترحًا لتوطين الصناعة.

## ويُقترح:

- أن نبدأ بتوطين صناعة المحركات والتوربينات، حيث تمتلك مصر الإمكانيات الصناعية والبشرية «كليات الهندسة وأقسام ميكانيكا قوى، وميكانيكا إنتاج والكهرباء».
- الاعتماد على (كهروميكا) التابعة لوزارة الكهرباء لتوطين التوربينات بإقامة مشروعات وزارة الكهرباء بالشراكة مع الشريك الأجنبي ليس في مصر فقط، بل في السوق العربية والإفريقية.
- الاعتماد على الهيئة العربية للتصنيع من أجل أن يصبح هذا المشروع تنمويًا داخل مصر.



(٢٣) «صُنِعَ فِي مِصْرٍ».. مشروعات شبابية تنافس المنتجات المستوردة.. أصحاب المشاريع لـ«البوابة نيوز»: نطالب بوقف استيراد المنتجات التي لها ممثل في الصناعة المصرية / محمد الألفي

### مستخلص

شهدت المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة اهتمامًا كبيرًا خلال السنوات الأربع الماضية بعد أن كلف الرئيس «عبدالفتاح السيسي» محافظ البنك المركزي بتخصيص مبادرات منخفضة الفائدة لتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة، مع تعليمات بمنحهم تسهيلات ضمن القروض لتكون «جدية المشروع» هي الضمان الأساسي لمنح القروض.

### ويُقترح:

- قيام الدولة بتقديم جوائز لكل شاب يصنع مستلزمات الإنتاج، ويوفر احتياجات الإنتاج من خلال استخدام مواد خام مصرية.
- قيام الدولة بمساعدة تحديث المصانع من خلال الإعفاء الضريبي على الآلات المنتجة، وغير ذلك مما يُسهم في سرعة الإنتاج وزيادة الصادرات.

## ٢٤) الرخصة الذهبية أبرز إنجازات الحكومة لاستقطاب المستثمرين و«ه» عوامل للنهوض بقطاع الصناعة / ياسمين كرم

### مستخلص

لم يكن عام ٢٠٢٢، هو الأفضل للصناعة المصرية، ففي الوقت الذي استعادت فيه أهميتها بين أولويات صانعي القرار، مع توجيه متكرر من القيادة السياسية للحكومة باتخاذ إجراءات لتحسين بيئة الأعمال ودعم وتعميق الصناعة المحلية، والنمو بالصادرات لتحقيق هدف ١٠ مليار دولار، وصولاً إلى إطلاق المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية «إبدأ»، إلا أن الأحداث العالمية وتبعاتها كان لها بالغ الأثر في الأوضاع الاقتصادية.

### ويُقترح:

- تفعيل فكرة الحياد التنافسي عقب إصدار وثيقة ملكية الدولة، بهدف طمأنة القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- وضع خارطة طريق تعالج المشاكل الفعلية للصناعة المصرية اعتماداً على مبدأ التكلفة والعائد، والتعاون مع مجتمع الأعمال والمراكز البحثية الاقتصادية.
- تعميق التصنيع المحلي ووضع حوافز حقيقية لتشجيع إنتاج المستلزمات.

Print

ISSN: 1687-6504





# ٢٠٢٥



الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر  
رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3  
لليفون: (+202) 20546600-1-2-3-4 فاكس: (+202) 20532115  
www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg

